

أثر بعض متغيرات النشاط الاقتصادي على استقرارية صندوق ضبط الموارد في الجزائر للمدة (2000-2017)

“بحث مستل من أطروحة الدكتوراه الموسومة ”تحليل وقياس دور صناديق الثروة السيادية في الحد من الازمات المالية دراسة لدول مختارة مع اشارة الى العراق“

م.م هوزان نايف عبد القادر
مدرس المساعد
قسم الاقتصاد، جامعة دهوك
إقليم كوردستان العراق

د. روبر فتاح
أستاذ المساعد
قسم الاقتصاد، جامعة دهوك
إقليم كوردستان العراق

د. سمير فخري نعمة
أستاذ المساعد
قسم الاقتصاد، جامعة نوروز
إقليم كوردستان العراق

ملخص

للحد من الازمات المالية ومعالجة الاختلالات ، قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للنفط بإنشاء صناديق الثروة السيادية لإيجاد طريقة مثلى للتحكم في هذه الموارد واستخدامها فيما يخدم الاقتصاد المحلي من اجل مواجهة الظروف الداخلية والخارجية التي يمكن ان تحدث مستقبلاً . حيث تهدف الدراسة الى الفاء الضوء على صندوق ضبط الموارد في الجزائر وتوضيح أثر الصندوق على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي في الجزائر من خلال استخدام الاساليب القياسية الحديثة. وقد توصلت الدراسة الى ان توجه دولة الجزائر في الاعتماد الكبير على صندوق ضبط الموارد كأداة لتمويل وتغطية عجز الموازنة العامة ومعالجة الازمات المالية والتخفيض من حدة حجم المديونية بهدف السعي الى تحقيق الاستقرار المالي في ظل انخفاض عوائد النفط الخام بسبب التقلبات في أسعار النفط عالمياً.

1. المقدمة

الشديدة الارتباط بالنفط ، حيث أدى الاعتماد المتزايد على النفط الخاضع لتقلبات الاسعار عالمياً الى تعقيد السياسة المالية للجزائر بسبب اعتمادها على إيرادات القطاع النفطي ، وفي نفس السياق ساهم الارتفاع القياسي لاسعار النفط خلال العديد من السنوات في تسجيل فوائض مالية .

1.1 أهمية الدراسة

أظهرت الصناديق السيادية مرونة في امتصاص التقلبات في اسعار النفط الخام من هنا تبرز أهمية الدراسة لاثر صندوق ضبط الموارد في ظل مواجهة الازمات العالمية عبر تقلبات اسعار النفط الخام لمعالجة النقص الحاصل في تمويل القطاعات الاقتصادية في الجزائر مع بيان لاثر التحليل القياسي لصندوق ضبط الموارد في النشاط الاقتصادي الجزائري خلال المدة "2017-2000" بأعتد الاساليب القياسية من أجل الوصول الى نتائج دقيقة.

2.1 مشكلة الدراسة

تمثل مشكلة البحث بالتساؤل التالي " هل يواجه الاقتصاد الجزائري مخاطر وتحديات صعبة نتيجة تقلبات اسعار النفط الخام عالمياً" بأعتبار الجزائر من بين الدول الريعانية التي يعاني اقتصادها من أختلالات هيكلية نتيجة تبعيتها لقطاع النفطي الذي يهيم على الإيرادات العامة والنتائج المحلي الاجمالي .

تعتبر الجزائر من الدول التي قامت بإنشاء صندوق سيادي بأسم صندوق ضبط الموارد يمول من فوائض الإيرادات النفطية ، اذ أن استقرار الموازنة العامة في الجزائر مرتبط بالتغيرات التي تحصل في اسعار النفط كون الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي (مصادر الدخل تعتمد على الطلب الخارجي) وهي بذلك حساسة للصدمات الخارجية والتي مصدرها تقلبات اسعار النفط عالمياً سواء كانت هذه الصدمات سلبية في انخفاض اسعار النفط او ايجابية بارتفاع اسعار النفط ، لذا يسعى صندوق ضبط الموارد الى تجاوز او الحد من أثر الازمات المالية من خلال تسوية العجز في الموازنة العامة و تسديد المديونية العامة (الخارجية ، الداخلية) حيث اطلقت عليه ما يسمى بصندوق ضبط الموارد واستعمالها في الحد من أثر الازمات وفي تحقيق اهداف متنوعة أخرى ومرتبطة بالسياسة المالية المتبعة في الجزائر. وتعتبر الجزائر من الدول المنتجة للنفط والمصدرة للنفط الخام عالمياً ، وهي بذلك يعتمد اقتصادها بالدرجة الاولى على إيرادات سلعة واحدة وهي النفط، حيث تصنف الجزائر ضمن الدول

¹ المجلة الأكاديمية لجامعة نوروز، المجلد 9، العدد 1 (2020)

ورقة بحث منظمة نشرت في 2020/3/27

البريد الإلكتروني للباحث : samir.fakhri@nawroz.edu.krd

حقوق الطبع والنشر © 2017 أسماء المؤلفين. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة

المشاع الايدياعي النسبي - CC BY-NC-ND 4.0

2. الاطار النظري لصندوق ضبط الموارد الجزائري

لقد قامت الحكومة الجزائرية باستحداث صندوق ضبط الموارد بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، الذي حدد نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق .

1.2 تعريف صندوق ضبط الموارد الجزائري

هو صندوق ينتمي الى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط الى حسابات التخصيص الخاص رقم 103-302 ، وهو حساب حكومي لدى البنك المركزي الجزائري اهم ما يميز هذه الحسابات انها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة اي انها لا تخضع لقواعد ومبادئ اعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما انها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية. (قسمة ، 2017، ص43)

2.2 نشأة صندوق ضبط الموارد الجزائري

يعود انشاء صندوق ضبط الموارد الى سنة 2000 ، حيث انها السنة التي سجل فيها الاقتصاد الجزائري فوائض مالية ناتجة عن ارتفاع أسعار النفط في الاسواق العالمية. حيث حقق رصيد الموازنة العامة فائض قدر ب 400 مليار دينار جزائري، ومن اجل الاستفادة من هذه الفوائض واستعمالها في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة وبالنظر لعدم الاستقرار الذي يميز اسعار النفط العالمية على المدى البعيد والمتوسط قررت الحكومة الجزائرية تأسيس صندوق لضبط إيرادات النفطية والذي يعمل على امتصاص فائض الإيرادات النفطية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعهده الحكومة في نفس السنة، اي تم انشاؤه كنتيجة لارتفاع العوائد النفطية بمقتضى المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000 ، والذي ينص على ان يفتح في كتابات الخزينة حساب خاص رقم 103 - 302 بعنوان صندوق ضبط الموارد يسجل في هذا الحساب من جانب الإيرادات فائض الإيرادات النفطية الناتجة عن مستوى اعلى لاسعار النفط عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية وكل الإيرادات الاخرى المتعلقة بسير الصندوق، اما من جانب النفقات فتشمل كل من ضبط نفقات و توازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية. بالاضافة الى ان وزير المالية هو الأمر الرئيسي بصرف هذا الحساب. (مريم ، 2015، ص7).

3.2 اهداف صندوق ضبط الموارد الجزائري

الجواب على التساؤل: إي تذبذب في أسعار النفط سوف يؤدي الى نقص الموارد في تمويل القطاعات الاقتصادية ، وأستنادا الى تجارب بعض الدول التي تعتمد على الإيرادات النفطية في ميزانيتها بشكل كبير والجزائر واحدة من هذه الاقتصادات ، اذ قامت بأنشاء صندوق ضبط الموارد يعمل على امتصاص الفوائض النفطية الناتجة عن تغيرات أسعار النفط وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي .

3.1 أهداف الدراسة

● تهدف الدراسة الى توضيح دور صندوق ضبط الموارد في الاقتصاد الجزائري، من خلال مساهمتها في تحقيق الاستقرار والتوازن في الموازنة العامة وتسديد الديون ، ومحاوله وضع خطة تضمن الاستغلال الامثل للفوائض النفطية للجزائر من خلال قياس العلاقة بين بعض المتغيرات الاقتصادية في الجزائر وصندوق ضبط الموارد .

● بيان دور صندوق ضبط الموارد في الحد من الاثار السلبية لتقلبات اسعار النفط الخام والاخير يلعب دور مؤثر بشكل كبير في استقرار الاقتصاد الجزائري.

● رفد القطاعات ذات المرونة المنخفضة (الاتفاق الجاري الاستهلاكي، المديونية، تغيرات سعر الصرف) بتمويل ذات مرونة أكبر (متمثلة بصندوق ضبط الموارد) بهدف معالجة مخاطر تقلبات اسعار النفط الخام عالمياً على الاقتصاد الجزائري.

4.1 فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها ان الاقتصاد الجزائري بحاجة الى مساهمة مثل القطاعات الاقتصادية في مكونات الناتج المحلي الاجمالي ومنها تنوع الإيرادات لتمويل الاقتصاد بجميع قطاعاته الاقتصادية بما في ذلك صندوق ضبط الموارد والذي يلعب هذا صندوق دور كبير ومساهم في ضبط الموارد من خلال تحسين المؤشرات الاقتصادية الجزائرية خلال مدة الدراسة.

5.1 منهجية الدراسة

وبالنظر الى طبيعة الموضوع فأن الدراسة أتبع المنهج الوصفي والتحليلي وذلك بعرض الجوانب النظرية والاستعانة بالبيانات والمؤشرات الرقمية لتوضيح وضعية صندوق ضبط الموارد وأستخدام الاساليب القياسية الحديثة لمعرفة أثر الصندوق على بعض مؤشرات النشاط الاقتصادي في الجزائر للمدة 2000-2017.

ان تطورات صندوق ضبط الموارد الجزائري خلال عامي 2004 و 2006 شملت العناصر التالية : (بن عوالي ، 2016،ص134).

1.5. التعديلات في مصادر تمويل الصندوق:

تعديل في سنة 2004 قد اضاف هذا التعديل تسديد المديونية الخارجية ، مع العلم ان هذا التعديل تزامن مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية الخارجية في نفس السنة، حيث تم هذه العملية بالاعتماد على موارد الصندوق وبالتنسيق مع البنك المركزي الجزائري.

2.5. تعديلات في اهداف الصندوق:

التعديل الثاني جاء في سنة 2006 من خلال قانون المالية التكميلي وقد اضاف الى جانب نفقات من هذا الحساب الخاص تمويل عجز رصيد الميزانية العمومية بشرط ان يكون رصيد الصندوق لا يقل عن 740 مليار دينارما يعني تحديد سقف لنفقات الصندوق لا يمكن تجاوزها.

3. تطور وضعية صندوق ضبط الموارد الجزائري للمدة (2000-2017)

يتعرض الاقتصاد الجزائري لصدمات ايجابية أو سلبية خارجية نتيجة رعية الاقتصاد الجزائري، حيث يساهم الارتفاع في اسعار النفط عالمياً في تسجيل فوائض مالية،

ان هدف الصندوق يمثل في تمويل عجز الموازنة العامة للجزائر الناتج عن انخفاض ايرادات النفطية لمستوى اقل من تقديرات قانون المالية ، بما ان اسعار النفط في الغالب تكون غير مستقرة ولا يمكن توقعها فان حال ايرادات النفط كذلك مما يعني ان الايرادات الحقيقية كثيرا ما تختلف عند تثبيتها في الموازنة العامة ، لذلك عجز الموازنة العامة قد يواجه صعوبات في اعادة التوازن، فان الهدف الرئيسي لصندوق ضبط الايرادات في الجزائر هو حل المشكلة المتعلقة بايرادات النفط الغير مستقرة التي لا يمكن توقع حدوثها، وتخفيض حجم المديونية العمومية الداخلية والخارجية (منصور ، 2016، ص61).

4.2 مجال عمل صندوق ضبط الموارد الجزائري

ان مجال عمل الصندوق يتركز داخل الجزائر باعتبار ان الوظيفة الرئيسية تتمثل في امتصاص فوائض الايرادات النفطية واستخدامها في تمويل اي عجز قد يحدث مستقبلا على مستوى الموازنة العامة للجزائرنتيجة انخفاض اسعار النفط العالمية، مع العلم ان مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال المساهمة بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية. (مريم، 2015، ص 8).

5.2 التعديلات التي ادخلت على الصندوق ضبط الموارد الجزائري :

الجدول (1) اتجاهات العوامل المحددة والمؤثرة لصندوق ضبط الموارد الجزائري في الحد من الازمات المالية للمدة (2000-2017)

السنوات	رصيد الصندوق ضبط الموارد (مليار دينار)	اسعار النفط (الدولار الامريكي)	ايرادات النفط (مليار دينار)	ايرادات العامة (مليار دينار)	ايرادات صندوق ضبط الموارد من الايرادات النفطية (مليار دينار)	نسبة مساهمة الايرادات النفطية في ايرادات الصندوق	نسبة مساهمة الايرادات العامة في ايرادات الصندوق
2000	453.24	28.5	836	1,124	453	99.95%	74.38%
2001	356	24.9	956	1,398	124	34.83%	68.38%
2002	198	25.3	1,007	1,576	27	13.64%	63.9%
2003	476	29.0	1,350	1,525	449	94.33%	88.52%
2004	944	36.05	1,570	1,606	623	66%	97.76%
2005	1,842	50.64	2,352	3,082	1,368	74.27%	76.31%
2006	2,931	61.08	2,799	3,582	1,798	61.34%	78.14%
2007	3,215	69.08	2,796	3,680	1,738	54.06%	75.98%
2008	4,280	94.45	4,088	5,190	2,888	67.48%	78.77%
2009	4,316	61.06	2,412	3,675	400	9.268%	65.63%
2010	4,842	77.45	2,905	4,392	1,318	27.22%	66.14%
2011	5,381	107.46	3,979	5,790	2,300	42.74%	68.72%
2012	5,633	109.45	4,184	6,339	2,535	45%	66%
2013	5,563	105.87	3,388	5,957	2,062	37.07%	56.87%
2014	4,408	96.29	2,373	5,738	1,810	41.06%	41.36%
2015	3,873	53.10	2,373	5,103	550	26.53%	46.5%
2016	2,692	45.00	1,682	4,747	784	43.63%	35.43%
2017	0	54.10	2,372	6,182	0	0	38.37%

المصدر : البنك المركزي الجزائري ، التطور الاقتصادي والتقدي للجزائر ، التقارير السنوية 2000-2017

مستوى الموازنة العامة للدولة نتيجة انخفاض أسعار النفط العالمية ، مع العلم ان مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال المساهمة بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية، ومن الناحية العملية فان الدولة الجزائرية قامت بفتح حساب خاص ينتمي الى الحسابات الخاصة للموازنة العامة ، يودع فيه فائض مما تستفيد منه البلاد في عملياتها المختلفة وخاصة فائض الإيرادات النفطية ، وتقوم بعدها باللجوء الى الصندوق لتصحيح اي عجز او اختلال ينتج عادة عن تحديد المثبت الديناميكي لسعر برميل النفط والذي يقدر ب 37 دولار. بينما سعر توازن الموازنة يقدر ب 100 دولار وهو سعر التقديري الواجب تحقيقه لضمان توازن الميزانية بكافة نفقاتها الاستهلاكية والاستثمارية ، هذه الفقات تمثل اعباء على ميزانية الدولة التي عجزت خلال السنوات الماضية على ايجاد بدائل تسمح لها بتنوع مصادر الدخل خارج نطاق النفط . (مریم ، 2015، ص 8). واجريت تعديلات في اهداف الصندوق سنة 2006 من خلال قانون المالية التكميلي الى جانب نفقات من هذا الحساب الخاص تمويل عجز رصيد الخزينة العمومية بشرط ان يكون رصيد الصندوق لا يقل عن 740 مليار دينار، ويمكن ارجاع سبب التعديلات التي ادخلت على الصندوق خلال 2006 الى ان الفوائض المالية التي حققتها الجزائر في السنوات الاولى ، شجعت الحكومة على تنفيذ سياسة اقتصادية جديدة سميت بسياسة الانعاش الاقتصادي حيث تم تجسيد هذه السياسة من خلال تنفيذ برنامجين تمويين وهما برنامج دعم الانعاش الاقتصادي نفذ خلال الفترة 2001-2004 والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نفذ خلال الفترة 2005 – 2009 (بن عوالي ، 2016، ص134). وان الجدول (2) يبين استخدام صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة للجزائر للمدة (2000-2017).

من خلال النظر الى بيانات الجدول (2) يتضح ان عام 2005 بلغت الإيرادات العامة (3,082) مليار دينار جزائري نتيجة ارتفاع أسعار النفط التي قفزت الى (50.64) دولار للبرميل الواحد مع الاعتماد سعر مرجعي (19) دولار في الموازنة العامة للجزائر ، مما أدى الى تحقيق فائض في الموازنة العامة في تلك السنة . وبعد الازمة العالمية سنة 2008 وانخفاض أسعار النفط في عام 2009 وبسبب زيادة ارتفاع النفقات العامة بنسبة تفوق الارتفاع في الإيرادات العامة سجل زيادة في العجز الموازنة الذي بلغ (1,799) مليار دينار ، وزيادة اخرى في العجز سنة 2010 ، ثم زيادة في 2011 و 2012 تباعا ، ثم زيادة أقل في العجز سنة

وبالتالي من اجل الاستغلال الامثل للإيرادات النفطية تم انشاء صندوق ضبط الموارد، ومن أجل بيان تطور الوضعية لصندوق ضبط الموارد نستعين بالجدول (1) حيث يبين تطور وضعية صندوق ضبط الموارد الجزائري للمدة (2000-2017) . من خلال النظر الى بيانات الجدول (1) يتضح ان الإيرادات النفطية في الجزائر تمثل المورد الرئيسي لرصيد صندوق ضبط الموارد ، حيث في السنوات الاولى من (2000-2008) كان رصيد صندوق يعتمد بصفة كبيرة على فائض قيمة الإيرادات النفطية التي بلغت مستويات قياسية بسبب ارتفاع أسعار النفط العالمية مقارنة مع السعر المرجعي الذي قدر (19) دولار للبرميل الواحد في الموازنة العامة ، حيث قفزت إيرادات صندوق ضبط الموارد من (453) مليون دينار جزائري عام 2000 والتي بلغت نسبة الإيرادات النفطية منها (99.95%) إلى (2,888) مليار دينار في العام 2008 التي شكلت الإيرادات النفطية حوالي (67.48%) من اجمالي رصيد الصندوق في تلك السنة . أما في العام 2009 فأن أسعار النفط وصلت الى (61.06) دولار للبرميل الواحد مما أدى الى تراجع نسبة الإيرادات النفطية من رصيد الصندوق ضبط الموارد الى (9.26%) لكن عوضها إيرادات غير نفطية ، فبلغ رصيد الصندوق (4,316) مليار دينار جزائري ، أما بالنسبة للسنوات 2010 و2011 و2012 فقد عرفت استمرار في تطور رصيد صندوق وزيادة موارده . وبالنسبة للسنوات الاخيرة فقد شهدت تراجع في رصيد صندوق ضبط الموارد واستقطع منها مبالغ قياسية من أجل مواجهة عجز الموازنة ، وأن تراجع رصيد الصندوق هو بسبب تراجع أسعار النفط عالمياً في السنوات الاخيرة .

1.3 أثر صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة للمدة (2000-2017).

ان تمويل عجز الموازنة العامة تتمثل في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة الناتج عن انخفاض الإيرادات النفطية لمستوى اقل من تقديرات الموازنة العامة ، وبما ان أسعار النفط في الغالب تكون متقلبة ولا يمكن توقعها بدقة مما يعني ان الإيرادات الحقيقية كثيرا ما تختلف عند تقديرها في الميزانية العامة، لذلك عجز الموازنة العامة قد يواجه صعوبات في اعادة التوازن، فان الهدف الرئيسي لصندوق ضبط الموارد في الجزائر هو حل المشكلة المتعلقة بإيرادات النفط المتقلبة التي لا يمكن توقع حدوثها، وتخفيض حجم المديونية العمومية (منصور ، 2016، ص61). وان مجال عمل صندوق ضبط الموارد يتركز اساسا داخل البلد باعتبار ان الوظيفة الرئيسية تتمثل في امتصاص فوائض الإيرادات النفطية واستعمالها لتمويل اي عجز قد يحدث مستقبلا على

الاحتياطيات الاجنبية والجدول (3) يبين دور صندوق ضبط الموارد في تغطية المديونية في الجزائر للمدة 2000-2017 .

2013 ، ويعود الأمر الى سياسة الانعاش الاقتصادي التي تعتمد أساسا على التوسع في الاتفاق الاستثماري وانخفاض إيرادات النفطية وانخفاض الاتفاق الجاري . وأن السنوات الاخيرة نتيجة انخفاض في اسعار النفط العالمية ادت الى اتساع العجز في الموازنة العامة .

الجدول (2) استخدام صندوق ضبط الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة للجزائر للحد من الازمة المالية للمدة (2000-2017).

السنوات	رصيد الصندوق ضبط الموارد (مليار دينار)	الموازنة العامة		
		رصيد الموازنة (مليار دينار)	التققات العامة (مليار دينار)	الإيرادات العامة (مليار دينار)
2000	453.24	-54	1,178	1,124
2001	356	77	1,321	1,398
2002	198	26	1,550	1,576
2003	476	-165	1,690	1,525
2004	944	-285	1,891	1,606
2005	1,842	780	2,302	3,082
2006	2,931	27	3,555	3,582
2007	3,215	-266	3,946	3,680
2008	4,280	308	4,882	5,190
2009	4,316	-1,799	5,474	3,675
2010	4,842	-2,076	6,468	4,392
2011	5,381	-2,482	8,272	5,790
2012	5,633	-1,406	7,745	6,339
2013	5,563	-922	6,879	5,957
2014	4,408	-1,257	6,995	5,738
2015	3,873	-2,553	7,656	5,103
2016	2,692	-2,550	7,297	4,747
2017	0	-1,207	7,389	6,182

المصدر : البنك المركزي الجزائري ، التطور الاقتصادي والتقدي للجزائر ، التقارير السنوية 2017-2000

يلاحظ من خلال بيانات الجدول (3) ان دور الصندوق في تسديد الديون كانت خلال المدة 2000-2008 ، حيث يلاحظ ان الدين العام الداخلي انخفض من (1,022) مليار دينار جزائري الى (982.2) سنة 2003 ، وذلك لاستخدام حكومة الجزائر موارد الصندوق في تخفيض الدين العام الداخلي ، ثم ارتفع الدين العام الداخلي الى (1,779.3) مليار دينار سنة 2006 ، ويعود ذلك الى ان الحكومة الجزائرية لجأت الى الاقتراض الداخلي بدلا من استخدام رصيد صندوق ضبط الموارد . أما فيما يخص الدين العام الخارجي فإنه يلاحظ تراجع مستمر في الدين الخارجي حيث انتقل من (20,393) مليار دينار سنة 2000 الى (5,612) مليار

2.3 دور صندوق ضبط الموارد في تخفيض حجم المديونية للمدة (2017-2000).

من الاهداف الرئيسية لصندوق ضبط الموارد الجزائري هو التدخل لتغطية المديونية الداخلية والخارجية ، من هنا يمثل الصندوق اداة هامة للاقتصاد الجزائري في معالجة عدم فاعلية الجهاز الانتاجي والمسبب للاقتراض الغير سليم هذا فضلا عن زيادة خدمات الدين العام . ومن أجل بيان ذلك يجب القيام بدراسة تطور كل من الدين الداخلي والخارجي في الجزائر ، علماً شهد الاقتصاد الجزائري من خلال المديونية نوع من الاستقرار بعد عام 2000 لغاية 2003 ولكن حكومة الجزائر قررت بعد عام 2004 بتسديد الديون الخارجية نتيجة ارتفاع اسعار النفط وتحقيق فوائض في حجم

من وأجبات صندوق ضبط الموارد ان يعمل على امتصاص فائض الإيرادات النفطية بعد تغطية الموازنة العامة للدولة ، علماً ان هذه الفوائض الإيرادية تأتي نتيجة ارتفاع اسعار النفط عالمياً عن السعر المثبت في الموازنة العامة للدولة ، هذا من جانب علماً خلال الفترة (2000-2005) لم تستخدم الحكومة موارد الصندوق رغم عجز الموازنة ، حيث لم تسجل اي اقتطاع للصندوق لتمويل العجز وهذا يؤشر ان الدولة تستخدم الموارد فقط عند الازمة بانخفاض اسعار النفط ونزول الاسعار تحت السعر المثبت في الموازنة علماً تم تمويل العجز بالاعتماد على الاقتراض الداخلي فقط والجدول (4) يبين دور استخدامات صندوق ضبط الموارد في مؤشرات الدين العام

دينار سنة 2006 ، وذلك لاستخدام حكومة الجزائر في استعمال الفوائض المالية في تسديد الديون الخارجية وتوقف عن الاقتراض الخارجي . أما خلال المدة (2007-2009) يبين الجدول (3) تراجع في الدين العام الداخلي ، حيث بلغ أدنى قيمة له (734) مليار دينار في سنة 2008 ، ويرجع ذلك بسبب التعديل الذي أدخل الى على أهداف الصندوق الخاص بتمويل عجز الموازنة الذي ينص على توسيع مصادر تمويل عجز الموازنة العامة مع تقليل من الاعتماد على الدين الداخلي في تمويل العجز ، ويلاحظ تسجيل الدين العام الداخلي ارتفاعاً منذ عام 2012 الى 2017 وهي الفترة التي لم تستغل موارد صندوق ضبط الموارد في تسديد الديون .

الجدول (3) استخدام صندوق ضبط الموارد في تغطية المديونية في الجزائر للمدة (2017-2000)

استخدام رصيد الصندوق ضبط الموارد في تسديد الدين (مليار دينار)	المديونية (مليار دينار)		رصيد الصندوق ضبط الموارد (مليار دينار)	السنوات
	الدين العام الخارجي	الدين العام الداخلي		
221	20,393	1,022	453.24	2000
184	18,100	999.4	356	2001
170	14,607	980.5	198	2002
156	14,893	982.2	476	2003
165	21,821	1,000	944	2004
247	17,192	1,094	1,842	2005
618	5,612	1,779.3	2,931	2006
314	5,606	1,044	3,215	2007
465	5,921	734	4,280	2008
0	5,687	816	4,316	2009
0	5,681	1,107	4,842	2010
0	4,405	1,214	5,381	2011
0	3,637	1,312	5,633	2012
0	3,396	1,176	5,563	2013
0	3,735	1,238	4,408	2014
0	3,020	2,493	3,873	2015
0	3,849	3,410	2,692	2016
0	3,989	5,790	0	2017

المصدر : البنك المركزي الجزائري ، التطور الاقتصادي والتقدي للجزائر ، التقارير السنوية 2017-2000.

والموازنة والناتج المحلي الاجمالي للجزائر للمدة 2017-2000 .

3.3 الية عمل صندوق ضبط الموارد في معالجة الازمات المالية في الجزائر.

جدول (4) نسب استخدامات رصيد صندوق ضبط الموارد الى الدين العام ورصيد الموازنة والنتائج المحلي الاجمالي للمدة من 2000-2017 (مليار دينار جزائري)

السنوات	رصيد الصندوق ضبط الموارد (مليار دينار)	اجمالي استخدامات رصيد الصندوق ضبط الموارد (مليار دينار)	رصيد الموازنة (مليار دينار)	اجمالي الدين العام (مليار دينار)	نتائج المحلي الاجمالي (مليار دينار)	نسبة استخدامات رصيد الصندوق ضبط الموارد الى رصيد الموازنة	نسبة استخدامات رصيد الصندوق ضبط الموارد الى الدين العام	نسبة استخدامات رصيد الصندوق ضبط الموارد الى الناتج المحلي الاجمالي
2000	453.24	221	-54	21,415	238,32	1.03	0.68	
2001	356	184	77	19,099	423,41	0.96	0.44	
2002	198	170	26	15,588	272,42	1.09	0.40	
2003	476	156	-165	15,875	227,45	0.98	0.34	
2004	944	165	-285	22,821	452.52	0.72	0.31	
2005	1,842	247	780	18,286	491,61	1.35	0.40	
2006	2,931	709.53	027	7,391	619,75	9.59	0.93	
2007	3,215	665.95	-266	6,650	016,85	10.01	0.78	
2008	4,280	1223.18	308	6,655	528,93	18.37	1.30	
2009	4,316	364.28	-1,799	6,503	437,110	5.60	0.32	
2010	4,842	791.94	-2,076	6,788	680,99	11.66	0.79	
2011	5,381	1761	-2,482	5,619	916,119	31.34	1.46	
2012	5,633	2282	-1,406	4,949	589,145	46.11	1.56	
2013	5,563	2132	-922	4,572	096,162	46.63	1.31	
2014	4,408	2965	-1,257	4,973	479,166	59.62	1.78	
2015	3,873	3448	-2,553	5,513	628,172	62.54	12.0	
2016	2,692	1804	-2,550	7,259	712,167	24.85	1.07	
2017	0	0	-1,207	9,779	225,175	0	0	

المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك المركزي الجزائري ، التقارير السنوية 2017-2000.

يلاحظ ان صندوق ضبط الموارد ساهم بصورة غير مباشرة عن طريق تسديد المديونية الموجهة لتمويل عجز الموازنة مع الحفاظ على نسب التضخم بصورة منخفضة . علماً هنالك تدخل بصورة مباشرة في تمويل العجز ابتداءً من عام 2006 لغاية 2014. علماً يشير جدول (4) الى نسب مساهمة استخدام الموارد في رصيد الموازنة العامة ،

4.3 تحليل القياسي لسور صندوق ضبط الموارد الجزائري للمدة 2000-2017

1.4.3 توصيف متغيرات النموذج:

ان قيم المتغيرات المراد دراستها والتي اعتمدت على بيانات البنك المركزي الجزائري غير متجانسة الحجم كون بعضها يحسب بالدولار والبعض الاخر يحسب

يتضح من الجدول (5) أنه حسب اختبار ديكي فولر الموسع ان السلاسل الزمنية للمتغيرات (رصيد صندوق ضبط الموارد ، الناتج المحلي الاجمالي ، أسعار النفط العالمية ، الإيرادات العامة) لا تعطي درجة سكون متطابقة في المستوى ، اي انها تحتوي على جذر الوحدة وأنها تصبح متطابقة بعد اخذ الفرق الاول لها . الامر الذي يشير إلى أنها متكاملة من الدرجة الاولى (أبن الضب وأخرون ، 2017، 221-224).

3.4.3 نتائج اختبار التكامل المشترك لجوهانسن – جسيوس .

بعد أن تم التحقق من إن بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات بأنها مستقرة وبعد تحديد درجة تكاملها وباستخدام اختبار (ديكي فولر الموسع) فان هذا التوصيف للعلاقة طويلة الأجل يتطلب اختبار التكامل المشترك للمتغيرات الأساسية الداخلة في النموذج . وبالنظر إلى نتائج اختبار جذر الوحدة فأن المتغيرات محل الدراسة متكاملة من نفس الدرجة ، فإننا سنقوم بتقدير نموذج للتكامل المشترك باستخدام اسلوب (جوهانسن – جسيوس) (Juselius , 1990 :169-179) . وجدول (6) يبين ذلك .

يبين الجدول (6) نتائج اختبار التكامل المشترك بين رصيد صندوق ضبط الموارد ، الناتج المحلي الاجمالي ، أسعار النفط العالمية ، الإيرادات العامة للبيانات على أساس بيانات سنوية للمدة (2000 – 2017) ، حيث يتضح من خلال اختبار الامكان الاعظم (Maximum Eigenvalue Test) ، واختبار الأثر (Trace Test) للنموذج المقترح فسيتم رفض الفرضية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك عند مستوى 5% ، وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات ، مما يعني أن هذه المتغيرات لا تتباعد كثيرا عن بعضها البعض في الاجل الطويل بحيث ينظر الى سلوكها متشابها .

4.4.3 تقدير النموذج

بعد الانتهاء من المرحلة التحقق من استقرار السلاسل الزمنية للمتغير التابع والمتغيرات التفسيرية وتحويل السلاسل الزمنية غير مستقرة إلى سلاسل زمنية مستقرة ومعرفة درجة التكامل بين المتغيرات وأعتاد النموذج الخطي في التقدير للحصول على معاملات دقيقة وغير متحيزة ، تأتي خطوة صياغة النموذج الذي يأخذ الشكل التالي :

بالدينار الجزائري، وبالتالي فقد تم تحويل البيانات التي تحتسب بالدينار الجزائري إلى الدولار وذلك من خلال متوسط سعر الصرف. لغرض بناء نموذج قياسي دقيق وفي ضوء ما أقرت به النظرية الاقتصادية والاستفادة من الأدبيات الأكثر انتشاراً وتناولاً لهذا الموضوع (Hill, Griffiths, Lim, 2012, 271)، حيث ان البيانات محل الدراسة والتي تم اعتمادها هي سنوية للمدة 2000-2017 .

لذا تعد مرحلة التوصيف من أهم مراحل إعداد النموذج الاقتصادي القياسي حيث يتم فيها تحديد العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية المعتمدة والمتغيرات التوضيحية في النموذج الاقتصادي القياسي على ضوء معطيات النظرية الاقتصادية وسيتم التعبير عن هذه المتغيرات وفقا للمعادلات التالية:

- رصيد صندوق ضبط الموارد يرمز له اختصاراً بالرمز (y) ، وهو المتغير المعتمد الذي يتم تفسيره من خلال بعض المتغيرات التفسيرية .
- الناتج المحلي الاجمالي (GDP)
- 3. وأسعار النفط العالمية (POL)
- الإيرادات العامة (R).

2.4.3 ملخص نتائج اختبارات استقرار السلاسل الزمنية :

تم توضيح نتائج تحليل السلاسل الزمنية محل الدراسة لأختبار استقراريتها عبر الزمن من خلال إجراء اختبارات جذر الوحدة ، وتحديد درجة استقراريتها باستخدام اختبار ديكي فولر الموسع (كوجارات ، 2015 ، 169-173) ، والجدول (5) يوضح نتائج اختبارات جذر الوحدة للمتغيرات محل الدراسة .

الجدول (5) ملخص نتائج اختبار ديكي فولر الموسع لاستقرارية السلاسل الزمنية لجميع المتغيرات خلال المدة (2017-2000)

المتغيرات	القيمة المحسوبة	القيمة الجدولية ADF	النتيجة
	ADF	عند مستوى معنوية 5%	
رصيد صندوق ضبط الموارد (y)	-5.702563	-3.733200	مستقرة عند الفرق الاول
الناتج المحلي الاجمالي (GDP)	-3.887375	-3.710482	مستقرة عند الفرق الاول
أسعار النفط العالمية (OPL)	-3.456175	-3.065585	مستقرة عند الفرق الاول
الإيرادات العامة (R)	-3.504728	-3.759743	مستقرة عند الفرق الاول

المصدر : من عمل الباحثون بالأعتاد على برنامج Eviews 10

72% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهو رصيد صندوق ضبط الموارد (y) ترجع إلى المتغيرات التفسيرية والمتبقي يعود إلى متغيرات لا يمكن قياسها أو أخطاء في التقدير.

جدول (7) ملخص نتائج تقدير

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	
DGDP	0.593320	0.128415	4.620325	0.0006
DR	0.945327	0.373755	2.529270	0.0265
DPOL	0.168155	0.054114	3.107424	0.0091
C	211.5170	289.8825	0.729665	0.4796
R-squared	0.723015	Mean dependent var		-45.18750
Adjusted R-squared	0.653769	S.D. dependent var		699.1338
S.E. of regression	411.3801	Akaike info criterion		15.08923
Sum squared resid	2030803.	Schwarz criterion		15.28238
Log likelihood	-116.7138	Hannan-Quinn criter.		15.09912
F-statistic	10.44122	Durbin-Watson stat		2.315227
Prob(F-statistic)	0.001156			

المصدر : من عمل الباحثون بالأعتماد على برنامج Eviews 10 .

- قيمة إحصائية Durbin-Watson stat والتي بلغت (2.315227) ، وهي قيمة قريبة من (2) ، مما يعني عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي (المتغيرات العشوائية) وعليه ستقبل فرضية عدم وترفض الفرضية البديلة لكون فرضية عدم تنص على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية .
- وجود علاقة طردية بين رصيد صندوق ضبط الموارد (y) والنتائج المحلي الاجمالي (GDP) عند مستوى معنوية 1% ، وذلك يعكس معنوية المعلمة المقدرة في التأثير على متغير صندوق ضبط الموارد عبر اختبار (T) وان ارتفاع

جدول (6) ملخص نتائج اختبار التكامل المشترك (جوهانسن - جسيوس).

Date: 04/19/19 Time: 19:21				
Sample (adjusted): 2001 2017				
Included observations: 16 after adjustments				
Trend assumption: Linear deterministic trend				
Series: DY DGDP DR DPOL				
Lags interval (in first differences): No lags				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)				
Hypothesized		Trace	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical	Prob.**
			Value	
None *	0.939242	74.85504	47.85613	0.0000
At most 1 *	0.668943	32.84232	29.79707	0.0216
At most 2 *	0.482561	16.26034	15.49471	0.0383
At most 3 *	0.346334	6.377373	3.841466	0.0116
Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level				
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level				
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values				
Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)				
Hypothesized		Max-	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Eigen	Critical	Prob.**
		Statistic	Value	

المصدر : من عمل الباحثون بالأعتماد على برنامج Eviews 10 .

$$D Y = F (D GDP , D R , D POL)$$

وبالنظر إلى نتائج التقدير الواردة في أعلاه يتضح لنا مايلي :

- بالنسبة لأختبار معنوية معادلة الانحدار لدالة رصيد صندوق ضبط الموارد (y) يلاحظ أن قيمة F-statistic المحسوبة جاءت مساوية لـ (10.44122) وهي قيمة جوهرية عند أي مستوى معنوية ، وتؤكد ذلك قيمة الـ P-Value التي جاءت مساوية (0.001156) ، وهو الامر الذي من خلاله نستطيع رفض فرض عدم لصالح الفرض البديل، القائل بأن واحداً على الأقل من معاملات الانحدار يختلف معنوياً عن الصفر . وبالتالي جوهرية المعادلة ككل عبر (y) ، يتضح لنا من قيمة معامل التحديد R2 التي جاءت تساوي 0.72 أي أن

إذ أن قيم الاحتمالية بلغت $\text{Prob. Chi-Squar} = 0.2501$ فإننا نقبل فرضية العدم ونرفض الفرضية البديلة ، أي ثبات التباين لحدود الخطأ في النموذج المقدر.

جدول (8) نتائج اختبار الارتباط الذاتي بين الأخطاء LM

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.183804	Prob. F(2,10)	0.3456
Obs*R-squared	3.062979	Prob. Chi-Square(2)	0.2162

المصدر : من عمل الباحثون بالأعتماد على برنامج Eviews 10 .

جدول (9) نتائج اختبار الإنحدار الذاتي المشروط بعدم تجانس التباين

الشرطي للأخطاء ARCH

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.257387	Prob. F(1,13)	0.2824
Obs*R-squared	1.322879	Prob. Chi-Square(1)	0.2501

المصدر : من عمل الباحثون بالأعتماد على برنامج Eviews 10 .

○ لا وجود لمشكلة التعدد الخطي: لتوضيح العلاقة بين المتغيرات المستقلة وفقاً لاختبار كلاين فان الارتباط المتعدد (تعدد الخطي) في حالة غير خطيرة عندما يكون مربع معامل الارتباط البسيط للمتغيرات المستقلة أصغر من معامل التحديد في الامتداد. وعندها وفقاً لاختبار كلاين تكون حالة التعدد الخطي غير خطيرة في النموذج ويمكن قبولها، والجدول (10) يوضح هذه الحالة حيث نلاحظ أن أعلى مربع معامل الارتباط في مصفوفة الارتباطات كان بين (DPOL) اسعار النفط العالمية و (DGDP) الناتج المحلي الاجمالي ويساوي (0.38) وبالتالي فإن مربع أعلى معامل ارتباط بسيط في المصفوفة يساوي (0.14)، وهي أقل من قيمة معامل التحديد (0.72) لذلك يعتبر الامتداد مقبولاً من الناحية الاحصائية والاقتصادية والقياسية.

قيمة الناتج المحلي الاجمالي يترتب عليه تحسن في اداء الصندوق ضبط الموارد ، وبلغت قيمة المعلمة في التأثير بمحدود (0.593320) وبافتراض ثبات المتغيرات الاخرى.

- وجود علاقة طردية بين رصيد صندوق ضبط الموارد (y) والارادات العامة (R) عند مستوى معنوية 5% ، وهذا يتطابق مع النظرية الاقتصادية ، والذي يعكس كذلك معنوية المعلمة المقدرة لمتغير الارادات النفطية في التأثير على متغير صندوق ضبط الموارد ، وان ارتفاع قيمة الناتج المحلي الاجمالي يترتب عليه تحسن في اداء الصندوق ضبط الموارد ، وبلغت قيمة المعلمة في التأثير بمحدود (0.945327) وبافتراض ثبات المتغيرات الاخرى وهذا يؤكد اهمية واثار ارتباط متغير الارادات العامة في تمويل الصندوق .

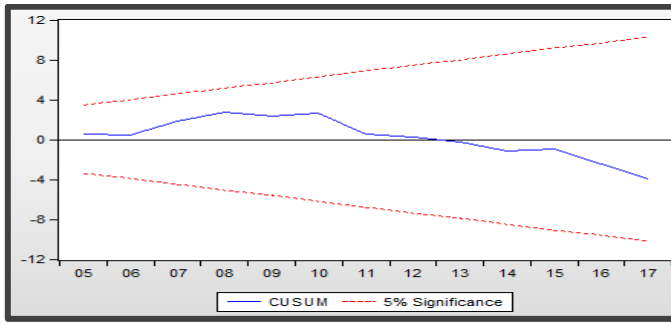
- وجود علاقة طردية بين رصيد صندوق ضبط الموارد (y) وأسعار النفط العالمية (POL) عند مستوى معنوية 1% ، لان زيادة اسعار النفط العالمية سينعكس طردياً على النشاط الاقتصادي المتعلق بالنفط ويترتب عليه زيادة في رصيد صندوق ضبط الموارد ، وبلغت قيمة المعلمة (0.168155).

- وكذلك يشير الجدول (7) الى معنوية المعادلة ككل في التأثير على المتغير التابع اذ بلغت قيمة $F=(10.44122)$ ومعبر عنها بمتغير المعامل التحديد ومعامل التحديد المصحح.

- يفترض هذا الامتداد مجموعة من الفروض لعل أهمها:

- لا وجود لارتباط ذاتي ما بين الأخطاء: حيث يتبين من خلال جدول (8) أن قيمة F قد بلغت (1.183804) وهي ذات دلالة احصائية غير معنوية حيث أن $\text{Prob.F} = 0.3456$ وكذلك بالنسبة إلى قيمة Chi-Square التي بلغت (3.062979) وهي ايضاً ليست معنوية إذ أن قيم الاحتمالية بلغت $\text{Prob. Chi-Squar} = 0.2162$. فإننا نقبل فرضية العدم القائلة بخلو النموذج المقدر من مشكلة ارتباط ذاتي .

- ثبات التباين لحد الخطأ العشوائي: يلاحظ من خلال جدول (9) أن قيمة F قد بلغت (1.257387) وهي ذات دلالة احصائية غير معنوية حيث أن $\text{Prob. F} = 0.2824$ وهي أكبر من 0.05% وكذلك بالنسبة إلى قيمة Chi-Square التي بلغت (1.322879) وهي ايضاً ليست معنوية



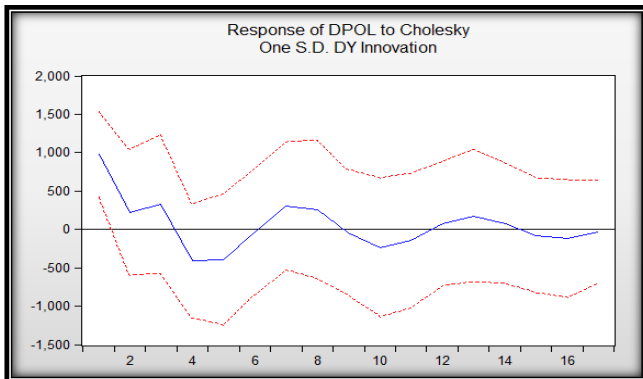
شكل (1) اختبار CUSUM لأستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج .

المصدر : من عمل الباحثون بالأعتاد على برنامج Eviews 10 .

من خلال شكل (1) نلاحظ ان اختبار المجموع التراكمي للبوقي المعاودة (CUSUM) بالنسبة لهذا النموذج ، يعبر عن وسط خطي داخل حدود المنطقة المرحجة مشيرا الى الاستقرار في هذا النموذج عند حدود معنوية 95% .

○ دالة الاستجابة للصدمات .دالة الاستجابة الفورية للصدمات تبين ردود افعال المتغير التابع نتيجة حدوث تغير مفاجئ في حد الخطأ ، فاذا حدث تغير مفاجئ في الحد الخطأ بمقدار وحدة معيارية ، فإن ذلك سوف يغير المتغير المعتمد في الوقت الحالي وفي المستقبل والشكل (2) يعرض هذه الدوال التي تمثل استجابة رصيد صندوق ضبط الموارد (Y) والناج المحلي الاجمالي (GDP) واسعار النفط العالمية (OP) وايرادات العامة (R) ، علماً ان المحور الافقي يبين عدد الفترات التي مرت بعد حدوث الصدمة للمتغير ، اما المحور العمودي فيقيس استجابة المتغيرات الاربعة كنسبة مئوية .

شكل (2) دالة استجابة رصيد صندوق ضبط الموارد لصدمات اسعار النفط العالمية للمدة (2017-2000)



المصدر : من عمل الباحثون بالأعتاد على برنامج Eviews 10 .

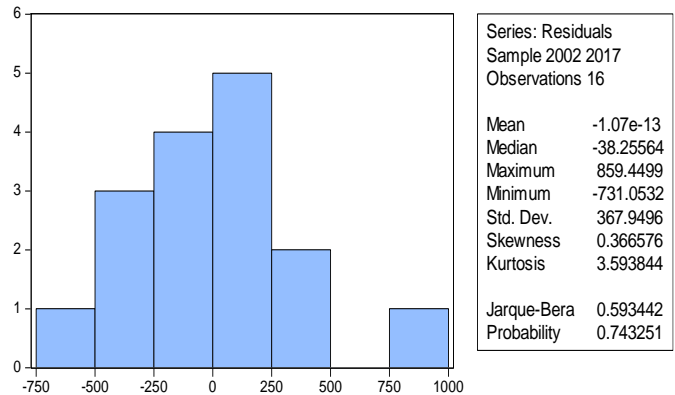
جدول (10) العلاقة بين المتغيرات المستقلة وفق مصفوفة الارتباط

	DGDP	DR	DPOL
DGDP	1	0.067958057581094	0.3885097419676296
DR	0.067958057581094	1	0.05171159685657983
DPOL	0.3885097419676296	0.05171159685657983	1

المصدر : من عمل الباحثون بالأعتاد على برنامج Eviews 10 .

○ التوزيع الطبيعي للبوقي: ومن خلال اختبار Jarque – Bera يتبين أن القيمة الاحصائية (0.593442) أكبر من 5% ، وبالتالي فإن قيمة $JB < \chi_a^2$ ، وبالتالي فإن الشكل البياني أخذ شكل الجرس ، لذلك سوف نقبل فرضية عدم القائلة بأن بوقي معادلة الانحدار موزعة توزيعاً طبيعياً وشكل البياني (11) يوضح نتائج اختبار Jarque – Bera

جدول (11) نتائج اختبار Jarque – Bera



المصدر : من عمل الباحثون بالأعتاد على برنامج Eviews 10 .

○ اختبار الاستقرارية الهيكلية لمعاملات النموذج: لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة في هذه الدراسة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها لا بد من استخدام احد الاختبارات المناسبة لذلك مثل : المجموع التراكمي للبوقي المعاودة (CUSUM) حيث يبين هذا الاختبار وجود اي تغير هيكلية في البيانات ومدى استقرار وانسجام المعلمات طويلة الاجل مع المعلمات قصيرة الاجل وشكل البياني (1) يبين ذلك .

● صندوق ضبط الموارد له تأثير كبير وأهمية بالغة لتحقيق التوازن المالي من خلال أدخار الفوائض النفطية ومساهمتها في تغطية عجز الموازنة العامة وتسديد الديون الداخلية والخارجية .

● ان مساهمة صندوق ضبط الموارد في تغطية العجز الحاصل في الموازنة العامة كان بمعدلات كبيرة ، حيث بدأت تحويلات الصندوق الموجهة للموازنة العامة منذ عام 2006 ، وذلك بعد أن كان توجيهات الصندوق في البداية هي تسديد الديون العامة ابتداء من عام 2000 .

● يستطيع صندوق ضبط الموارد ان يغطي العجز بنسب متفاوتة تتراوح من 20% الى 400% ، وهذا يؤشر امكانية صندوق الموارد في تغطية عجز الموازنة العامة ، هذا من جانب ومن جانب اخر ولدى صندوق ضبط الموارد امكانية تغطية الدين العام في الجزائر بالنسب المتفاوتة في تغطية الدين والتي تتراوح من نسبة اقل من 1% الى نسبة 62% من الدين وهذا يؤشر امكانية الحد من الازمات داخل الاقتصاد الجزائري عبر صندوق الموارد .

● وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات ، مما يعني أن هذه المتغيرات لا تتباعد كثيرا عن بعضها البعض في الاجل الطويل بحيث ينظر الى سلوكها متشابها وبالتالي يمكن الاستفادة منها في وضع سياسة رشيدة لعمل صندوق ضبط الموارد.

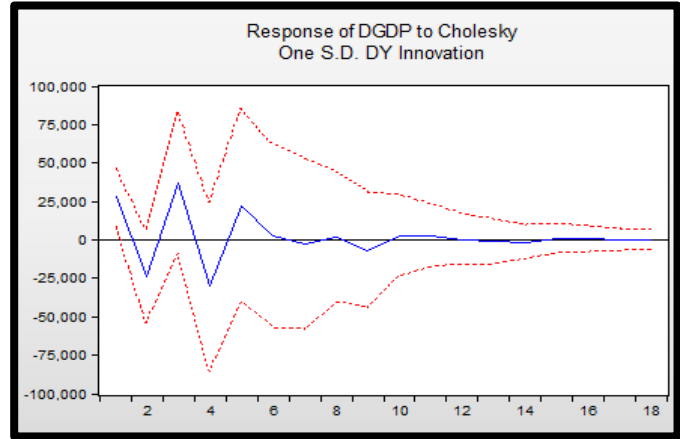
2.4 التوصيات

● إعادة النظر في أهداف صندوق ضبط الموارد وهيكلتها ومجال عملها ، ووضع سياسة رشيدة لاستغلال موارد الصندوق على اعتبارها ملك عام لكل الاجيال وتراعي ضوابط الاستخدام الامثل للموارد.

● البحث عن موارد أخرى لتمويل صندوق ضبط الموارد بسبب عدم استقرارية موارد المتأتمية من موارد الثروة النفطية ، لضمان استقرارها وديمومتها كي تؤثر بشكل أكبر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجاوز الازمات المالية ان حدثت.

يتضح من الشكل (2) ان استجابة رصيد صندوق ضبط الموارد في الجزائر لصدمة موجبة لاسعار النفط بشكل اولي ، يرتفع وينخفض خلال مدة البحث .

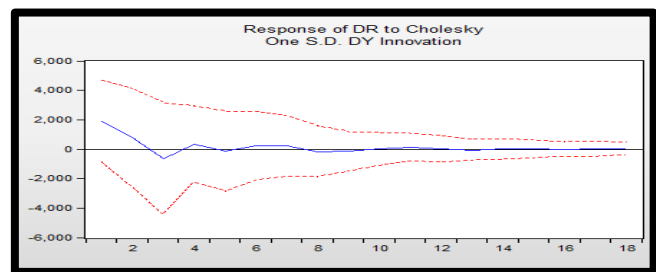
شكل (3) دالة استجابة رصيد صندوق ضبط الموارد لصدمة الناتج المحلي الاجمالي للمدة (2000-2017)



المصدر : من عمل الباحثون بالأعتد على برنامج Eviews 10 .

يتضح من الشكل (3) ان استجابة رصيد صندوق ضبط الموارد في الجزائر لصدمة موجبة للناتج المحلي الاجمالي ، يأخذ بالارتفاع والانخفاض في بداية الفترة ولكن تبقى اثارها ايجابية على رصيد صندوق ضبط الموارد ، وينعدم خلال فترة نهاية البحث ويقترب من الصفر .

شكل (4) دالة استجابة رصيد صندوق ضبط الموارد لصدمة الإيرادات العامة للمدة (2000-2017)



المصدر : من عمل الباحثون بالأعتد على برنامج Eviews 10 .

يتضح من الشكل (4) ان استجابة رصيد صندوق ضبط الموارد في الجزائر لصدمة موجبة ليرادات العامة ، حيث ترتفع وتنخفض خلال الفترة الاولى وتكون معتدلة نوعا ما في السنوات الوسطى حيث تفسر دور صغير وغير مهم لخطأ التنبؤ ، لكن ينخفض بعد ذلك وينعدم خلال نهاية الفترة البحث ويقترب من الصفر

4. الاستنتاجات والتوصيات

1.4 الاستنتاجات

- الاستفادة من تجارب الناجحة للدول في مجال ادارة صناديقها السيادية ، وهذا يعتمد على صحة وسلامة الوضع الاقتصادي للدول من خلال التنوع في مكونات الناتج المحلي الاجمالي وافضل مثال على ذلك التجربة التروبيجية .

5. قائمة المصادر

1. البنك المركزي الجزائري ، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر ، التقارير السنوية 2000-2017
2. قسمة مصطفي، اثر السياسة المالية في الحد من العجز الموازي في الجزائر خلال الفترة (2000 -2016) دراسة حالة صندوق ضبط الايرادات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة محمد بوضياف – المسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2017.
3. مريم شطبي محمود، انعكاسات انخفاض اسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، مداخلة مقدمة في اطار اشغال الندوة منظمة حول ازمة اسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري قراءة في التطورات في الاسواق الطاقة، قسم الاقتصاد والادارة، كلية شريعة والاقتصاد، جامعة الامير عبدالقادر للعلوم الاقتصادية، 14ماي 2014.
4. منصور شريفة ، السياسة مالية كلية لتحقيق التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لاستكمال نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، 2016.
5. بن عوالي خالدية، استخدام العوائد النفطية، دراسة مقارنة بين تجرية الجزائر وتجربة النرويج، مذكرة للحصول على شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية ، جامعة وهران 2 2016.
6. كوجارات ، دامودار ، 2015 ، ترجمة عودة هند عبد الغفار وآخرون ، الاقتصاد القياسي ، الجزء الثاني ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية .
7. بن الضب ، علي ، شيخي ، محمد ، 2017 ، الاقتصاد القياسي المالي وتطبيقاته في الاسواق المالية ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر ، عمان ، الاردن .
8. R . Carter Hill , William E Guoyc .Lim , 2012 “Principles of Econometrics , Fourth Edition , International Student Version .
9. Juselius, Katarina and soren Johansen, "Maximum likelihood estimation and inference on cointegration – with Applications to the Demand for money", Oxford Bulletin of Economics and tatistics. 52.2 (1990).